Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قدمنا أن السؤالات التي تقع عليها هذه الأجوبة لها ينبغي أن تقرن أداتها بالمتقابلين معاً أو بضمير أحدهما، ومن المضحكات أن يقول الرجل: «أزيد شاعر أو مضطجع؟، وفلان قائم أو أسود؟»، فكذلك في هذه الأقاويل إذا ثبتت الصفة الموصوف فالمنفي مقابلها أو مقابلاتها التي يمكن أن تقرنَ بها في السؤال ويطلب علم ما شك فيه منها على التحصيل»[17].

القيود هي التي تقوم بدور أساسي في انقسام الأجناس إلى أنواع وإلى أصناف، ولكن تلك القيود إذا لم تنبن على استقراء تام أو شبه تام فإنها تؤدي إلى خلط مقولي مما يجعلها لا تحقق تصنيف الأشياء والكائنات وتنزيلها منازلها؛ يقول: «ورسم المعرفة بأنها «ما دل على شيء بعينه» والنكرة بـ «ما دل على شيء واحد لا بعينه» فترك في حد المعرفة القيد الذي أتى به في حد النكرة وهو (واحد دل على شيء)، فإن كان فعل ذلك لأجل أعلام الأجناس فدلالة اللفظ فيها على شيء واحد. إذ قولنا «أسامة» إنما هو علم على الماهية المشتركة لأشخاص الأسد وهي وحدانية، وإن كان ذلك لأجل ألفاظ العموم المعرفة كالمشركين فكيف تدخل في هذا الحد، وذلك أنها إذا دخلت فيه صارت تدل على شيء بعينه، وشيء بعينه واحد بالعدد. فلفظة «المشركين» تدل على واحد بالعدد، وليس كذلك»[18].

هكذا، وظف ابن عميرة نظرية التحديد المنطقي بصفاته الذاتية وبصفاته المفارقة التي هي الأعراض العامة والخاصة، وهذه الأعراض العامة والخاصة هي التي تشخص الماهيات وتخصصها وتجعلها عرضة للأوصاف وللتكيف؛ على أن التحديد لا بد أن يسبقه استقراء كلي أو شبه كلي لتبنى عليه القيود المنوعة والمصنفة حتى لا يمكن أن تقع أخطاء في الحدود بين الأشياء والكائنات.

ب ـ العلائق بين القضايا:

بيد أن البحث في المفرد ليس إلا مقدمة ضرورية للبحث في التأليف بين المفردات وما يؤدي إليه هذا التأليف من تضافر القضايا أو تضادها أو تناقضاتها، ولذلك، يجد القارىء في كتاب ابن عميرة مناقشة حادة لتأويل ابن الزملكاني لبعض الآيات القرآنية.

---

(17) التنبيهات، ص 103.

(18) التنبيهات، ص 67.